

كوابح العقوبات الأميركية على مصر



صفقة بقيمة 2 مليار دولار تتسلم بموجبها نحو 20 طائرة خلال العامين المقبلين، لتعويض عدم استجابة الولايات المتحدة لتزويدها بالطائرة أف 35 دون مفاوضات وشروط محجفة. هناك أيضا المرونة التي تتمتع بها موسكو، من زاوية التسهيلات المادية والفنية. وهي أكثر سخاء من واشنطن، وحرصا على الترويج لاسلحتها، وضمان الاستحواذ على جزء من الكعكة التي تحتكرها الولايات المتحدة منذ تراجع حضور السلاح السوفييتي في مصر عقب قرار الرئيس الراحل أنور السادات بطرد الخبراء الروس في 8 يوليو 1972.

تبدو القاهرة مسكونة بهواجس من الاعتماد على السلاح الأميركي، حيث أوقف الرئيس السابق باراك أوباما بعض الصفقات منذ عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي في يوليو 2013 ومنع إدارته من التعاون مع القاهرة في صيانة الطائرة المقاتلة أباتشي، وإيقافه جزءا من المساعدات العسكرية، وإحجامه عن تزويد مصر بمعدات تقنية مطلوبة لمخافة الإرهاب. وقتها بدأت قيادتها خطة طامحة لتتويع مصادر السلاح، وعدم الارتهان لإرادة واشنطن.

إن عدم تعليق الرئيس ترامب على الجدل الدائر حول الصفقة المصرية-الروسية، لا يعني قبولها أو رفضها، بل يعني أنه مدرك مدى خطورة الخيارين على مكانة بلاده في سوق السلاح العالمي المتشعب، وتأثير الموقف مع أو ضد على علاقته بالقاهرة، لأن القضية لها جوانب متداخلة، تتجاوز المكونات العسكرية الظاهرة، ويمكن أن تلقي بظلال قاتمة على ملفات سياسية دقيقة. لقد أصبح سوق السلاح مفتوحا، واستعادت روسيا بريقها المفقود. وتحولت الصين إلى واحدة من القوى الرئيسية المنافسة، ولا يمكن تجاهل بعض الدول الأوروبية التي تسعى ليكون لها موطئ قدم في هذا الفضاء الربح، ولذلك هناك خارطة يتم ترسيمها لهذه التجارة، ومرجح أن تتغير الكثير من معالمها الراهنة.

روسيا بأقل بكثير من نصف هذه النسبة، قابلة للتصاعد. إذا تساهلت الولايات المتحدة مع دول مثل تركيا ومصر، وربما غيرهما لاحقا، قد تفقد إحدى أهم أدوات التأثير والفاعلية في المنطقة، خاصة مع التقدم المذهل الذي يحققه السلاح الروسي، وتنوع الصفقات التي تعقد مع دول متباينة لاستيراده، بجانب كل من الصين وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا. لم تعد أميركا محتكرة هذه البضاعة، كما كانت خلال العقود الماضية. وتسير الصفقات البعيدة عنها بوتيرة متسارعة، تهدد عرشها في المستقبل.

تعددت وسائل إعلام روسية بالصفقة خلال الأيام الماضية، وجرى نشر وإذاعة معلومات مفيدة عن بعض تفاصيلها، كأنها توحى بنصر سياسي حققته موسكو، بينما تجاهلها الإعلام في مصر تقريبا، ما أضفى عليها النباسا قد يكون غير مقصود، لأن القاهرة عقدت صفقات عدة مع موسكو في العلن، ولم تنكر أهمية السلاح الروسي حاليا، وانتقد شراؤها للمعدات العسكرية على دول من الشرق والغرب.

تتعامل إدارة الرئيس دونالد ترامب بحزم مع الصفقات الروسية في المنطقة، وتستخدم في فرض عقوبات بالقوة الاقتصادية عبر تفعيل سلاح العقوبات وتوابعه. حدث ذلك مع تركيا عندما عقدت صفقة صواريخ أس 400 مع روسيا، وتصاعدت التهديدات الأميركية بصورة ضاعفت من حجم الأزمات بين واشنطن وأنقرة، لكنها لم تحل دون التفاوض بينهما، ولم تعدم إيجاد أرضية مشتركة في بعض الملفات الإقليمية.

كشف الإصرار على معاقبة الدول التي تستورد أسلحة أميركية وتتحول إلى نظيرتها الروسية، عن رغبة واشنطن في احتكار سوق السلاح، حيث تسيطر على 45 بالمئة منه في منطقة الشرق الأوسط، وتأتي خلفها

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

منذ تولي أحد المسؤولين الكبار في وزارة الخارجية الأميركية بفرض عقوبات على مصر، حال إتمام صفقة الطائرات الروسية سوخوي 35، لم تتوقف بورصة التوقعات حول شكل العقوبات المحتملة. وازداد الأمر غموضا مع عدم تعليق القاهرة رسميا على الموقف. ولا أحد يعلم هل هذا بمثابة كلام ساكت، بما يعني رفض اللهجة الأميركية، أم أنها مراجعة سرية للصفقة مع موسكو، أم أن هناك محاولات لاحتواء التصعيد مع واشنطن؟

اهتمت وسائل إعلام روسية بالصفقة خلال الأيام الماضية، وجرى نشر وإذاعة معلومات مفيدة عن بعض تفاصيلها، كأنها توحى بنصر سياسي حققته موسكو، بينما تجاهلها الإعلام في مصر تقريبا، ما أضفى عليها النباسا قد يكون غير مقصود، لأن القاهرة عقدت صفقات عدة مع موسكو في العلن، ولم تنكر أهمية السلاح الروسي حاليا، وانتقد شراؤها للمعدات العسكرية على دول من الشرق والغرب.

تتعامل إدارة الرئيس دونالد ترامب بحزم مع الصفقات الروسية في المنطقة، وتستخدم في فرض عقوبات بالقوة الاقتصادية عبر تفعيل سلاح العقوبات وتوابعه. حدث ذلك مع تركيا عندما عقدت صفقة صواريخ أس 400 مع روسيا، وتصاعدت التهديدات الأميركية بصورة ضاعفت من حجم الأزمات بين واشنطن وأنقرة، لكنها لم تحل دون التفاوض بينهما، ولم تعدم إيجاد أرضية مشتركة في بعض الملفات الإقليمية.

كشف الإصرار على معاقبة الدول التي تستورد أسلحة أميركية وتتحول إلى نظيرتها الروسية، عن رغبة واشنطن في احتكار سوق السلاح، حيث تسيطر على 45 بالمئة منه في منطقة الشرق الأوسط، وتأتي خلفها

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد صالح الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

دوافع ابتعاد أنقرة عن المعايير العالمية للقانون

ومن أجل الحيولة دون هذا المصير فإنه من الضروري ترسيخ أركان قانون محلي وطني لا يسمح بحدوث تطورات سياسية تؤدي إلى هذه النتيجة الحتمية. وهذا يتطلب بذل جهد منظم ومستمر في هذا الاتجاه.

السياسيون يرون أن اعتماد القانون العالمي يمنع زج المصنفين أعداء في السجون، والأسوأ من ذلك أنه يمكن تطبيقه ضدهم حين يرحلون عن السلطة ويأتي غيرهم

أما أولئك الذين هم أبعد ما يكونون عن نظريات المؤامرة وتصورات التهديد، والذين لديهم ثقة ذاتية بما فيه الكفاية، والذين يتعاملون مع المنظومة التعليمية والخطابات المسيطرة في البلاد بنظرة ناقدة، فإنهم يفكرون بشكل مختلف عن هؤلاء بطبيعة الحال. لكن هناك ثمن لذلك، إذ يجب عليهم أن يستعدوا لمواجهة العديد من الاتهامات، من قبيل السذاجة والغفلة عن الحقائق، والإعجاب بالغرب وعدم الوطنية، والجهل والعمى، وبيع الوطن وخيانتته وما إلى ذلك.

إن أولئك الذين يعارضون الأنظمة الاستبدادية والقادة المستبدين تعرضوا، للأسف الشديد، لإعدامات واعتقالات قانونية وجسدية ونفسية لم يستحقوها أبدا. والمحظوظون هم الذين اتخذوا تدابيرهم والتزموا الصمت قبل فوات الأوان؛ أما المحظوظون بقدر نصف الفئة الأولى فهم الذين استطاعوا تجاوز "الحدود الوطنية" متوجهين إلى أرض الله الواسعة. هذا هو الوضع السائد في تركيا منذ ظهور حركة "الشباب الأتراك". ولا ينجح من هؤلاء في استرداد حقوقهم المسلوبة إلا المعمرون.

الداخل أيضا. نحن نخوض حربا، حرب الاستقلال. هذه معركة البقاء أو الزوال. فلا يمكن أن نفتح المجال أمام أولئك السياسيين الذين يتشبهون بالقانون والحقوق. إنهم في الحقيقة يستخدمون المبادئ الأساسية للقانون، الذي نحترمه، من أجل تدميرنا والقضاء علينا. لذا لا بد من استخدام أساليب غير عادية أثناء الحرب؛ إذا كان هذا هو الحال، وإذا كانت هناك حرب استقلال، فينبغي أن يكون القانون وطنيا ومحليا كذلك؛ هذا أمر ضروري في ظل هذه الظروف، حيث إن الأمة تتحد حول زعيمها، وتدعمه ضد قوى الشر. وأولئك الذين يعارضونه يُعتبرون خائنين. ومن ثم فإن القانون الذي يتحدث عنه العالم الغربي (وهو أحد أعدائنا) هو خداع وفخ وكذبة خبيثة".

حسنا، لماذا يفكر المرء بهذه الطريقة؟ ولماذا يصف الآخرون هذا التفكير بـ"بارانويا" (جنون الارتباب) ونظرية "المؤامرة"؟ إجابتي على هذا السؤال هي كما يلي:

لقد تلقى الكثيرون مادة التاريخ وفقا لنظريات المؤامرة، التي تؤدي عادة إلى جنون الارتباب. وقد تجسّد هذا الارتباب عند الأتراك في العبارة اللوجيزية: "التركي ليس له صديق آخر غير التركي". كما أن الكتب المدرسية تؤكد باستمرار على "التهديد الخارجي" ويسيطر عليها خطاب: "جيراننا والعالم كله ضدنا". ذلك "العالم السيء" هو أعداؤنا التاريخيون بالنسبة إلى البعض، وجماعات الضغط اليهودية بالنسبة إلى البعض الآخر، والإمبرياليون بالنسبة إلى الآخرين. وثمة مجموعة أخرى، خاصة السياسيين ومؤيديهم، ترى أن "القانون" غير المحلي والوطني" يمثل مشكلة بل تهديدا لها. ذلك لأن القانون "العالمي" يمكن استخدامه ضدهم. وهذا يمكن أن يتحقق عبر طريقين: الأول: إذا تم اعتماد والتزام القانون "الغربي" فإنه يمنع الزج بالمصنفين أعداء في السجون ولا يمكن القضاء عليهم. غير أن الأسوأ من ذلك هو أن هذا القانون من الممكن أن يطبق عليهم أيضا عندما يرحلون عن السلطة ويأتي غيرهم.

الخاص ببلادنا يختلف تماما عن الممارسات والتطبيقات العالمية، لماذا اختار هذا العدد الكبير من المدعين العامين والقضاة هذا المسار "الوطني المحلي" البعيد عن معايير القانون والحقوق العالمية؟ لماذا لا يفكرون مثل أعضاء المحكمة العليا الذين أصدروا هذا القرار؟

إن المرء، سواء كان قاضيا أو مواطنا عاديا، يحتاج إلى بعض المبررات والذرائع والمعتقدات لكي يصبح "وطنيا ومحليا" بهذا المعنى. فالشخص الذي يخرق القانون بصورة متعمدة يحتاج إلى إضفاء الشرعية على تصورات وممارساته. ويجب عليه بعد ذلك أن يلجأ إلى قصة مناسبة لكي يتمكن من مواجهة نفسه في المرأة دون تأنب من عقله أو ضميره. لذا لا أحد يقول: "نظرا لأنني جبان، غير شريف، غير عادل وقاس، فإنني أطبق هذا النوع من القانون أو لا أعترض على هذا القانون الغريب". لن يفكر أحد هكذا.

فماذا يقول وكيف يفكر إذن؟ إنه يفكر بطريقة من شأنها أن تخفف عذاباته ضميره، "العالم كله ضدنا، ويريد أن يقسمنا ويديمرنا. أعداؤنا أكثر موجودون في الخارج، لكن لهم أذرع وامتدادات في

ثبنت جرميته تلقائيا، ومن ثم يعتبر تبادل التحية أو التقاط صورة جماعية أو زيارة عادية لمن له أدنى صلة بعضو في تنظيم إجرامي دليلا كافيا على ثبوت تهمة عضوية التنظيم. لهذه الأسباب فإن هذا القرار الصادر عن المحكمة العليا يبدو مخالفا للمنطق القانوني السائد في تركيا اليوم، حيث يتعامل مع القناعة الشخصية أو المعلومة العامة وكأنها دليل يفي عن الإثبات.

هناك أمر مثير للغرابة في قرار المحكمة العليا. فقبل كل شيء ينبغي التساؤل عن سبب إقدام المحكمة في 9 يوليو 2019، على هذه الخطوة المثيرة وفي هذا التوقيت بالذات؟ أين كانت حتى اليوم؟ ولماذا لم يتم تعميم هذا القرار لكي يتم تطبيقه على الحالات المماثلة؟ وأين الآن هؤلاء القضاة الذين أصدروا هذا الحكم؟ ومن هؤلاء المتهمين أو المحكومين، الذين يبرئ هذا القرار ساحتهم؟ وأين هؤلاء يا ترى؟ هل خرجوا من السجن أم لا يزالون هناك؟ لكن الأسئلة المهمة ليست تلك التي ذكرتها أعلاه، بل هي: لماذا أصبح القانون في تركيا "وطنيا ومحليا" إلى هذه الدرجة؟ ولماذا أصبح القانون



هيرقل ميليس
كاتب في أحوال تركية

أصدرت المحكمة العليا في تركيا قرارا، تقول التقارير الصحافية في الأونة الأخيرة إنه يحمل في طياته مؤشرات تدل على عودة الاحتكام إلى العقل والمنطق السليم. ونص القرار على عدم ثبوت جريمة الانتماء إلى تنظيم إجرامي مجرد التعاطف معه وقراءة منشوراته واحترام زعيمه، إلا إذا ثبتت على المتهم أدلة تؤكد سعيه للانقلاب على الحكومة. وأكد أن الانضمام إلى التنظيم بغرض ارتكاب جريمة شرط ضروري لثبوت الجريمة.

لا يتماثل الإنسان نفسه من إبداء حيرته ودهشته قائلا: يا له من قرار مذهل! أين كانت تلك المحكمة حتى اليوم يا ترى؟ لا يتماثل الإنسان نفسه من إبداء انقلابية جديدة، ولو ثبت أن مجموعة من المتعاطفين مع حزب الشعب الجمهوري يقفون وراء هذه المحاولة أو بينهم أعضاء من هذا الحزب، فما الذي سيحدث يا ترى؟ هل سيتعرض كل أعضاء الحزب للقتل من أعمالهم ووظائفهم ومصادر كل ممتلكاتهم، واعتبارهم مجرمين، والزج بهم في السجون؟

الواقع أن قرار المحكمة العليا المذكور صحيح وطبيعي تماما. غير أن الإنسان لا يحتاج أن يكون خبيرا في القانون لكي يتوصل إلى مثل هذه النتيجة، بل يكفي أن يكون ذا عقل سليم فقط! لن أتحدث عن "مبدأ شخصية الجريمة" لأنه تم تجاوز هذا المبدأ القانوني الأساسي في تركيا منذ زمن طويل. وقد أعلنت الحكومة اليوم حربا جماعية على كل المنظمات والمجموعات. وأصبح التأكيد على أنه "لا يمكن إدانة أي شخص بناء على قناعة شخصية" أمرا عتيقا. بحسب عقلية الحكومة الحالية، إذا ثبت انتماء شخص إلى تنظيم إجرامي